الفصل الثامن

من التحليل إلى الإصلاح

رؤية الفساد بطرق جديدة

من غير المحتمل أن هذا الكتاب سوف يقنع العالم بأن الفساد يحدث في أربعة أعراض بالضبط كما نوقشت في الفصول السبعة السابقة : إن هدفي أكثر تواضعاً من ناحية ، ومن ناحية أخرى أكثر تدميراً . آمل أن المناقشات التي قدمت هنا سوف تساعد على تغيير الطريقة التي نفكر بها حول الفساد ، التطوير ، والإصلاح . لقد حان الوقت لإعادة التفكير حول التركيز الحالي على درجات مؤشرات الفساد ؛ الفكرة الضمنية بأن المشكلة هي ذاتها في كل مكان ، رؤية الفساد على أنه سبب جوهري في الصعوبات التي تواجه الدول النامية ، وفكرة أن الإصلاح يعني التخلص من السلوك الفاسد عن طريق محاكات ديمقراطيات سوق الوفرة . لا يعني ذلك أن مثل هذه الأفكار خاطئة تماماً ، إنها ساعدت على وضع الفساد على أجندة السياسة الدولية ، ولقد عززت الضغوط على القادة حول العالم لتحسين الطريقة التي يحكمون بها . ولكن فهم الأعراض المتقابلة للفساد يمكن أن تفتح الباب واسعاً أمام مناقشات

obeikandl.com

جديدة ومنتجة حول التنمية الديمقراطية والاقتصادية ، الإصلاح والعدالة . وحتى إذا أبطلت تلك المناقشة في النهاية الكثير مما قد تناولته هنا – كما سوف يكون هذا من المحتمل – سوف يكون هذا الكتاب ناجحاً .

لهذا الفصل الأخير غرضان . أولاً ، سوف أعود إلى بعض النقاط الأساسية في إيجاز لإلقاء الضوء على مشكلات تحليلية تتطلب المزيد من العمل الإضافي . وبعد ذلك سوف أتحول إلى الإصلاح . في كثير من النقاط اقترحت أن مشكلات الفساد النظامية المختلفة تتطلب استجابات مختلفة ، وأن فهم أسبابها الأكثر عمقاً مهم جداً . المسألة ليست في مجرد اختيار السياسيات، ولكن أيضاً في التوقعات : ماذا يجب أن نتوقع ما تنجزه إصلاحات مقاومة الفساد ؟ وكيف سوف نعرف إذا ما كنا ناجحين في تدخلنا؟ سوف لا تنتج المناقشة أي نوع من " صندوق أدوات " مقاومة الفساد في الواقع ، إنني أقيم الحجة ضد ذلك المنهج – ولا أي " خطط تنفيذية قومية " . بدلاً من ذلك ، إنه سوف يقدم اقتراحات حول طرق للاختيار من بين إجراءات الإصلاح ، الكثير منها مألوف ولكن تحتاج إلى انتشار ، في ترابط وتتابع ملائمين لإبراز التضاد في المشاركة والمؤسسات .

ماذا قد تعلمنا ؟

نبدأ بثلاثة أسئلة : ما هي الروابط بين ، قوة وضعف الدولة ، المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وأنواع الفساد التي تعيشها المجتمعات ؟ ما أعراض الفساد التي تنتج من الترابطات المتنوعة من تلك التأثيرات وكيف تختلف ؟ ما أنواع الإصلاح التي تكون – أو لا تكون – ملائمة بالنسبة لهذه المشكلات المتضادة من الفساد ؟

سوف تتطلب الإجابة الحاسمة على السؤال الأول نقداً شاملاً للكونية (العولمة) من جهة باعتبارها حزمة من عمليات ، ومن جهة أخرى باعتبارها تأثير وضع السياسة الدولية ، ومعرفة عن المدى الكامل للفساد الذي من المحتمل ألا تتعرض له أبداً . لا يزال ، قد سعيت إلى إظهار الترابطات بين الطرق التي تلجأ إليها الناس في ملاحقة ، استخدام وتبادل الثروة والسلطة داخل سياق المؤسسات المختلفة من حيث القوة والبناء . الاتجاهات في التحرر السياسي والاقتصادي هي من بين خصائص أعراضنا الأربعة ، سواء من حيث المفاهيم أو تحليل البيانات . "المؤسسات" تفهم هنا بالمعني الواسع : ليس فقط دستورية أو إدارية ، ولكن أيضاً سياسية واجتماعية . في بعض الحالات ، البيروقراطية القومية تمثل التركيز المؤسستي ، بينما في حالات أخرى ، كيان الأنماط أو الأحزاب السياسية في السلطة التقليدية في المجتمع تعتبر محورية – مستوى من التنوع ، تميل التوصيفات المسبقة حول الحوكمة governance إلى تجاهله . يقود تنوع الترابطات بين المشاركة والمؤسسات نحو الاستجابة إلى السؤال الثاني ، كما جاءت في السيناريوهات والفئات المقدمة في الفصل الثالث . فكرة الأعراض مهمة : إنها تركز ليس فقط على الأنماط المختلفة للفساد ولكن أيضاً الشبكات المعقدة من السبب والتأثير .

الإصلاح – القضية الثالثة – يتمثل في تقوية وتوازن كل من المشاركة والمؤسسات على مدى الأجل الطويل . المشروعات الجديرة بالاهتمام لتحسين الإدارة العامة ، وتقوية المجتمع المدني بفعالية ، كما تفعل دعوات من أجل " الإرادة السياسية " ولكن أعضاء النخب والمجتمع يجب أن تكون لهم مصلحة في نجاحها . ومع ذلك ، قد لا يكون معيار النجاح إذا ما كانت المستويات الإجمالية للفساد تتناقص : غالباً ذلك من المستحيل الحكم

عليه ، والتغيير قد يكون أيضاً نوعيا . عند أحد المستويات ، سوف تساعد الإصلاحات الناجحة المجتمع على مقاومة الفساد ، وقد ينقل المشكلة نفسها إلى أشكال أقل تهديداً . ولكن على مستوى أقوى تأسيساً ، تتمثل القضية في العدالة – تدعيم قدرة المواطنين لملاحقة والدفاع عن رفاهيتهم الذاتية الاقتصادية والسياسية لكي تكون خالية من سوء الاستخدام والاستخدام الذي يمكن أن تمارسه النخب السياسية والاقتصادية . الفرصة في أن تشارك في عمليات سياسية واقتصادية منفتحة ، تنافسية وعادلة ، وقدرة المؤسسات على تدعيم تلك العمليات وربط كل منها بالأخرى بينما تقييد تجاوزاتها تعبر عن تحديد خصائص أغراضنا الأربعة والأهداف النهائية للإصلاح .

الإصلاح : توسيع الرؤية العالمية

قد ، أصبح الإصلاح المقاوم للفساد العنصر الرئيسي لسياسة التنمية ، وهدف لكثير من دوائر الأعمال أيضاً . الرؤية القديمة للرشوة والابتزاز باعتبارهما الشحم لتروس البيروقراطية ، أو التكلفة الإضافية التي لابد منها لأداء الأعمال في بعض أجزاء في العالم ، قد أفسحت الطريق أمام المزيد من الفهم المنتظم للفساد كعبء على التنمية ، وتهديد للملكية والمكاسب المشروعة ، وإتاوة على الجهود الأمنية لما يلاحظ في الفصل الأول والفصل الثاني .

ومع ذلك ، النتائج المحسوسة من الصعب عرضها . المشكلات عميقة الجذور ، بينما حركة الإصلاح الحالي حديثة في أصلها . هيئة الشفافية الدولية TI ، لم يمضى على ظهورها أكثر من عقد . كانت المناقشة الصريحة للفساد في البنك الدولي نادرة حتى عام 1995 ، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التي مهدت الطريق إلى محاربة الرشوة – الجهود الأولى فيما بين الحكومات لتناول الفساد على المستوى الكوني

وتتبع جذوره في البلدان الغنية والفقيرة – لم تدخل حيز التنفيذ قبل عام 1999 . مخاطر الإصلاح واضحة : الأفراد المستفيدون من الفساد وذوو الروابط القوية ، سوف لا يتنازلون عن مكاسبهم بسهولة . الإصلاح غالباً أكثر إلحاحاً حيث المؤسسات تكون الأكثر ضعفاً ، وكما لوحظ لا نستطيع أن نقيس الفساد بدقة .

بعض المشكلات جوهرية إلى حد كبير . البعض له علاقة بجداول أعمال تحريك التحرر الذي قد شكل سياسة التنمية : قليلون هم الذين يجب أن يتنازعوا مع فكرة الاختيارات الاقتصادية والسياسية الواسعة ، وبعض الفساد سوف ينمو انطلاقاً من نقاط محشورة فعلياً أو إدراكاً في العمليات العامة . ولكنه لا يتبني فكرة أن الأسواق بذاتها يمكن أن تكون بديلاً عن مؤسسات الدولة ، السياسية ، الاجتماعية القوية . تخفيض دور الدولة إلى الحوكمة "governance" – نوع من وظيفة الحكم المجتمعية – يجعل من الصعب تعبئة المشاركين في الحياة العامة ، وجعل الإصلاح أقل خطورة للمواطنين العاديين . ليس فقط وجد أن الأمل في التعاون والتآلف بين التحرر الاقتصادي والسياسي من الصعب تطويره ؛ التحرر في أي من المجالين بدون مؤسسات قوية وقابلة للمحاسبة يتحول سريعاً إلى اختيارات القلة القوية، عدم الأمان ، وحرمان الكثيرين ، والارتباطات غير المشروعة بين الثروة والسلطة .

الاستجابات النظامية للمشكلات النظامية

الإغراء القابل للفهم يتمثل في قذف الفساد بوابل من كل فكرة جيدة تأتي إلى متناول اليد . يقدم " صندوق الأدوات toolkits أفضل الممارسات المتنوعة، لكن كيف تنجح تلك الإصلاحات أو تفشل بالتأكيد في سياقات معينة ، ومتى

يكون المجتمع جاهزاً لتطبيقها بفعالية ؟ الإصلاح الذي يؤكد على العقاب والحرمان ، غالباً يعامل صفقات الفساد باعتبارها صفقات متقطعة ، واستمراريتها على أنها الاستثناء من القاعدة . ولكن إذا كانت المشكلة نظامية – متغلغلة في أعماق المجتمع وتنميته – يجب أيضاً أن يعبئ الإصلاح مصالح وطاقات المجتمع ذاته .

القوى التي تحافظ على الفساد داخل حدود معينة لا يتعداها في المجتمعات المتقدمة ليس تلك التي تبدأ بها في أي مجتمع لوضعه تحت السيطرة . القوانين الفعالة ، أنواع العقاب ، والاتجاهات المقاومة للفساد ، ينظر إليها على أنها النتائج للتنمية الاقتصادية والديمقراطية طويلة الأجل ، والتي تعتبر أسباب تلك النتائج . ومن ثم الإصلاح له أبعاد اجتماعية مهمة : يجب أن ينظر إلى القوانين والإجراءات على أن تكون متفقة مع القيم الثقافية ومفاهيم العدالة والسلطة الشرعية ، وأيضاً الاستجابات المتوقعة من المواطنين . سوف تحتاج جهود تعبئة المجتمع المدني إلى أخذ أنماط من الهوية والتقسيمات الاجتماعية ، مستويات الثقة ، توقعات المواطنين والقادة حول الفساد ، تقاليد التبادلية ونظم المكانة المعقدة .

مقارنة أعراض الفساد الأربعة بالتنمية المثالية يمكن أن يقترح عدداً من الخطوات الاستراتيجية للتعامل مع كل منها ، بالإضافة إلى تفادي بعض المبادرات .

أسواق التأثير

في بلدان أسواق التأثير المؤسسات قوية ، شرعية ، وفي حالة البيروقراطية، مستقلة نسبياً – بدرجة كافية ، تجد معها النخبة السياسية أن سهولة تواصلهم الذاتي تجذب من يطلب تأجيرها من أصحاب المصالح الاقتصادية . يتمتع المصلحون بعدد من المزايا : تحرر السياسات والأسواق مصير محتوم ، يقلل من أنواع التغيرات وعدم التوازنات التي تعايشها مجتمعات أخرى كثيرة، والنقاط المربحة المحشورة تدافع عنها مصالح قوية لمحاصرة الفساد . وصفات تحسين وظائف الدولة ، تنفيذ القانون والشفافية تعمل بنجاح وتحظى بتدعيم واسع .

ولكن الفساد باق في هذه النظم . أنشطة محددة – نظام " من يريد أن يلعب يدفع pay to play " ؛ (والمثل العامي يقول " مفيش حلاوة من غير نار) ، عبارة عن أخذ وعطاء في تعاملات صغيرة في كثير من الولايات الأمريكية وكثير من المحليات ، وممارسات الفضائح السياسية الضخمة في ألمانيا واليابان ، وعلى مستويات أخرى فساد البوليس الذي يحدث في كثير من الديمقراطيات المتقدمة – لا تقلل أساساً من شان الازدهار . فضائح الشركات الحديثة في USA ، وفي أماكن أخرى ، التعويض التنفيذي الذي يعتبر مبالغاً فيه بأي فطرة سليمة يحمل مع ذلك علاقة ليست قوية أو مباشرة مع أداء الشركة ، وتعاملات الشهامة من العاملين في المستويات الوظيفية الأدنى أمثلة لمثل هذه التطورات . الكثير من هذه المشكلات لا تعبر عن تصرفات غير قانونية – أشارة من التحرر الذي لا يحمل بذور التمييز ؟ – ولكن إلى الحد الذي يربطها بموضوعات الفساد النظامي في عيون الجمهور فإنها تعرقل مصداقية المؤسسات وكفاءة مشاركة المواطنين .

بصورة تبادلية ، صيغة أو معادلة مسايرة الأموال يمكن أن تكافئ الأحزاب مقابل تسجيل الناخبين أو مقابل زيادات في صافي الإنتاج أو التجهزيات ، أو ربما بسخاء زيادة المساهمات الصغيرة بينما لا تجاري الأكبر . وضع جماعة المساعدين جانباً للحظة واحدة ، يمكننا أن نتخيل ، الضرائب على كل الإسهامات الكبيرة التي يمكن أن تحول نسبة مئوية إلى صندوق تمويل عام . النقطة أنه توجد مناهج كثيرة مدركة لإثراء مصداقية الجمهور في السياسات الإنتخابية ، وحتى الآن أفراد جماعات المساعدة قد يفيدوا من نظام ما يتمتعون فيه بمصداقية أكبر من الجمهور . مهما كانت اختياراتنا ، يجب تثقيف الجمهور بمصطلحات وظروف واقعية ، بمعنى – على سبيل المثال – ماذا تستطيع أو لا تستطيع الإصلاحات أن تنجزه ، وحول مسئوليات المواطنين في جعل النظام يعمل بنجاح . قد كانت تشريعات تمويل الحملات الإنتخابية في USA مصحوبة دائماً بوعود براقة بقدوم عهد جديد من السياسات النظيفة ، رفع مستوى التوقعات التي تفسح الطريق أمام الشك الأكثر عمقاً ، عندما تأتي الحقيقة بأنه في الواقع لم يتغير أي شيء .

يشير هذا في المقابل إلى مشكلة ضخمة . قد فحصت مجتمعات سوق التأثير الفساد جزئياً ، وذلك بجعل بدور الثروة السياسي مشروعاً ، تؤدي اقتصادياتها المتحررة بصورة جيدة بصفة عامة أيضاً ، وإلى حد كبير يرجع بسبب الأداء أيضاً – من بين أسباب أخرى – إلى أطر الدولة المؤسستية القوية . ولكن ليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب ، السياسات التي تصدر من العمليات السياسية تحابي أصحاب الأموال بكثير من الطرق . سواء هذه السياسات كانت أو لم تكن صحيحة ، سوف ينظر إليها من كثير من المواطنين كنتائج لتأثير غير عادل أو فساد : في الديمقراطيات، كما في أي مكان موضوعات الفساد طريقة مغربة للتعبير عن نقد النظام دون التحدي

المباشر لسلطته أو حقه في الحكم . ومن ثم ، ديمقراطيات سوق الوفرة ، بالنسبة لكل إنجازاتها ، قد تكون ميالة إلى تطهير السياسات التي سوف تقلل باستمرار من شأن المصداقية العامة في السياسات أو المشاركة فيها . تحتاج بلدان سوق التأثير إلى أن تنظر إلى مشكلاتها الذاتية بإحساس آخر أيضاً . الكثير من دوائر أعمالها الأكثر بروزاً كانت تاريخياً متورطة بعمق في الفساد في مكان ما . في الواقع ، قبل اتفاقية OECD الحديثة ، سمح العديد من بلدان الوفرة للشركات ليس فقط أن تدفع رشاوي في الخارج مقابل أن تعفيها من فواتير الضرائب بقيمة هذه المبالغ في أوطانها الأصلية . اتفاقية OECD تغير مرحب به ، كما هو الحال مع اتفاقية مماثلة بين **أعضاء منظمة الولايات الأمريكية** ولكن التكامل الاقتصادي الكوني يستمر ، كما تفعل النزاعات بين القوى الاقتصادية حول أسواق التصدير ، بينما الاندفاع نحو التحرر قد يضعف البلدان أكثر أمام الثروة الخاصة . حيث بلدان الوفرة والمنظمات الدولية تسعى إلى الإصلاح يجب أن تنظر إلى ما وراء الاتجاهات في إجمالي الناتج المحلي لكل فرد ، حيث مقاييس الرفاهية الإنسانية ، واحترس بالا تسلب القوة من المؤسسات في البلدان النامية . إنها أيضاً يجب أن تعترف بأهمية السياسات المنفتحة ، المتنافسة ، ليس فقط مجرد أساليب إلى غايات تنموية متنوعة ، ولكن باعتبارها شيئاً ما ذا قيمة في ذاته .

نخب الكارتل البارزة

حالات نخب الكارتل لها اقتصاديات سوق ، وسياسات منفتحة بصورة متزايدة بصفة عامة ، ولكن الرموز في المستويات الأعلى متآمرة غالباً وراء غطاء من المنافسة السياسية ، وتحاول الهيمنة على كل من أجهزة وأقسام اقتصاد الدولة . هذا العرض من الفساد ليس بدون مخاطرة وتكاليفه التي لوحظت سابقاً ؛ مضامينها معقدة ، وتعتمد على ما تختار النخبة أن تفعله ، مع التأثير الذي يوفره لهم الفساد . على سبيل المثال ، نخبة الكارتل في كوريا وبوتسوانا ، قد كانت قادرة على ملاحقة " أجنداتها " التنموية بفعالية . إيطاليا أيضاً عاشت نمواً متواصلاً خلال مراحل عديدة في عهدها ما قبل 1993 ، ولكن الدولة بينما متغلغلة كانت غير فعالة . قد تستخدم نخب أخرى ارتباطات الفساد لتحقيق هيمنة لصالحها الذاتي .

يمكن أن يأخذ بناء المؤسسات أشكالاً كثيرة . يجب أن تتضمن الخطوات المزيد من الرقابة الفعالة ، عمليات اللوائح التنظيمية الفعالة ، الشفافية ، والعادلة ، تحصيل الضرائب والقيود على السوق السوداء سوف تكون أيضاً جديرة بالاستثمارات . إثراء الشفافية المتعلقة بالأعمال المصرفية، أسواق الأوراق المالية ، حقوق الملكية ومصالح دوائر أعمال النخبة سوف تكون أيضاً مفيدة ؛ يمكن أن تمتد الخطوات من مشروعات افتضاح الفساد وحتى العرض المنتظم لرأس مال وديون الشركات لتفادي الأسلوب الكوري في تشابك هياكل ديونها عندما تكون ببساطة قادراً على تحديد من يمتلك ماذا وأي ديون مملوكة (ومضمونه) لمن ، فهذا حيوي لكل من الإصلاح الاقتصادي ، والتحرر من السيطرة السياسية على الاقتصاد .

إصلاحات كوريا " **الأسماء الحقيقية** " في عام 1993 ، لها مضامين عميقة . سوف تكون تلك التغيرات أكثر فعالية في حالة وجود صحافة حرة متنافسة .

هذه كلها إجراءات مألوفة . ولكن غرضها الاستراتيجي يتمثل في إخراج العمليات السياسية والسياسات من وراء الأبواب المغلقة ، وإعطاء كل من الدولة والمجتمع مزيداً من الاستقلالية بعيداً عن الغارات التي تشنها شبكات النخب السياسية أو الاقتصادية . الهدف ليس فقط تحسين جودة عمليات الحكومة ، ولكن أيضاً الكشف عن التآمر ، تدعيم الزيادة المتدرجة في المنافسة السياسية الحقيقية والحاسمة ؛ تحديد الحدود الأكثر وضوحاً بين الدولة ؛ العمليات السياسية ، والاقتصادية ؛ إعطاء المواطنين المزيد من الفرص لمكافأة الحكومة الفعالة ولطرد الفساد ؛ ولإحباط اختراق العمليات السياسية ، الاقتصاد ، شبكات النخبة والبيروقراطية . هذه البلدان يسمح لها بان تفيد من الإصلاحات الإجماعية لأن المنشآت السياسية والاقتصادية يتم بناؤها بواسطة النخب المتداخلة . لا يعني ذلك أن أعراض نخب الكارتل تعبر عن بعض أنواع الفساد الخاصة المفيدة . بدلاً من ذلك ، كما اقترح سابقاً ، الكثير من بلدان نخب الكارتل ليس لديها الكثير من حالات الفساد تحت السيطرة بحيث تؤسس طريقة لمقاومة تأثيراته على مدى فترة من الوقت . الاستفادة القصوى من تلك الفرصة المحدودة مسألة تتضمن تحول سياسي تدريجي فيه تتقلص حالات وشبكات سوء استخدام النخبة ، والقوى التعويضية في المجتمع تجمع قواها ، ولكن ليست بسرعة كبيرة إلى حد أن النخب تتفكك إلى زمر إجرامية مقاتلة أو تنخرط في عمليات فساد في طريقهم إلى خارج المجموعة . تلك إذن عملية حساسة بحق ، والتي سوف تتطلب عملية سياسية ، والتي فيها النخب التي تفقد السلطة في إحدى النقاط

تعرف أنها لم يحكم عليها بالنفي خارج الشبكة ، ولكن بدلاً من ذلك ، تستطيع أن تكسب يوماً آخر خلال التزام صادق بالحكم الجيد .

القلة المتحكمة والزمر الإجرامية

الحقيقة الأساسية في فساد القلة المتحكمة والزمر الإجرامية أن النخب الطموحة اقتصادياً وسياسياً غير آمنة . في مناخ تتوسع فيه الفرص والنزاعات بسرعة ، ولكنها تؤسس بصورة ضعيفة ، فإنها تبني قواعد من التدعيم الشخصي يستغلون منها كلاً من الدولة والاقتصاد ويحمون مكاسبهم ومصالحهم بأي وسائل ضرورية . في حالة روسيا بعد الاتحاد السوفيتي ، ظهر بوضوح تأثير وعنف الفساد . في الفلبين ، الاستعمار الكثيف للدولة ، الاقتصاد والسياسة بواسطة عدد قليل من الأسر القوية قد شوه وشوش على التنمية ، وأحياناً عرقل التحول إلى الديمقراطية . انخرطت المكسيك في بناء كثيف للمؤسسات ، وفي إدارة انتخابات تنافسية بصورة جيدة ، وهذا يعبر عن تنمية مرحب بها ، ولكن تلك التغيرات مع جيل من التحرر الاقتصادي قد فكك المؤسسة الوحيدة الأقوى في البلد – حزب PRI – ونقل الفساد إلى بعض الاتجاهات الخطرة . فساد القلة المتحكمة والزمر الإجرامية ليس فقط مفترساً وجشعاً ، ولكنه واضح ومدرك إلى حد كبير ؛ إنه غير قابل للتوقع ، مهدد للمدافعين عن الديمقراطية والمستثمرين ، ومصدر قوى للظلم .

تتضمن التوصيات هنا إصلاحات مؤسستية مألوفة ، ولكن الأساس أنه بدلاً من مواجهة الفساد مباشرة بطريقة منع الجريمة في سياق دولة ومؤسسات سياسية ضعيفة ، تهدف هذه المقترحات أولاً إلى تخفيض أشكال الفساد الأكثر تهديداً بصورة غير مباشرة بتخفيف حدة عدم الأمن . حينئذ

تتمثل التوصية في بناء إطار من المؤسسات بوسائل سياسية ، ربما بتحمل نخبة الكارتل بعض الوقت ؛ ثم العمل بمضى الوقت على تقوية الدولة والمؤسسات الاجتماعية ، وحينئذ فقط تستأنف التحرر السياسي والاقتصادي بصورة اقتحامية . مثل هذه الاستراتيجية يجب أن تكون مسدامة : أكثر من الأعراض الأخرى ، ديناميات فساد القلة الحاكمة والزمر الإجرامية تمتد جذورها في التاريخ ، كما هو الحال مع دور شبكات الأسر طويلة الأجل في الفلبين ، والتأثير المتواصل لاتجاهات عصر السوفيت ، والتطورات في روسيا ، يجعل الصورة واضحة . يضاف إلى ذلك ، أي منهج " تأمين القلة المتحكمة " يعتبر ثاني أفضل خيار ، حتى بالقراءة المتفائلة . لا تزال ، إنها الاستراتيجية الواعدة أكثر من التحرر بدون تأسيس سياسي واقتصادي ، أو مهاجمة الفساد بطريقة منع الجريمة عندما تكون القوى السياسية ضعيفة ومعرضة للشبهة . إنه سيناريو يتفق مع بعض مصالح القلة المتحكمة – ليس تلك التي تبدأ بمهاجمتهم مباشرة – ولكن أيضاً مع تلك المجموعات من الرسميين والمواطنين الذين يفتقرون إلى التدعيم ، الأمن ، وأحياناً العضلات اللازمة لمواجهة مصالح الفساد مباشرة .

يتطلب كل ما سبق قيادة سياسية ، التي تعتبر هي ذاتها آمنة . من الواضح أن التنافس الانتخابي والسياسي أمور جيدة في الأجل الطويل ، ولكن كثيراً جداً وحالاً ، سوف يثبت أقدام عدم الأمن . نظم التمويل السياسي والقوانين الانتخابية التي تشجع التحالفات وتقاسم السلطة بين الأحزاب – وحتى ربما سحب التحزبات المتنافسة إلى أدنى الهيكل التنظيمي كما في نموذج LDP – جديرة بالدراسة . هذه عكس توصياتنا بالنسبة لنخبة الكارتل وحالات سوق التأثير ، ولكن هنا الهدف يتمثل في مساعدة شخص ما أن

يحصل على موضع قدم كاف للحكم خلال الدولة والمؤسسات الحزبية ، ومن خلال الوسائل السياسية ، بدلاً من اللجوء إلى الرشوة والترهيب .

أصحاب السلطة الرسمية

الترابط بين الإصلاح والعدالة يكون هنا أكثر وضوحاً مع عرضنا الأخير ، حيث لب المعضلة يتمثل في الحصانة الرسمية . حالات أصحاب السلطة الرسمية تختلف من النموذج التنموى المثالي بطرق كثيرة : المؤسسات ضعيفة جداً ، المشاركة الشعبية في السياسات نادرة أو تدار من أعلى ، وفي الحالات الأكثر سوءاً ، قادة الفساد ، والمقربون منهم شخصياً يستغلون المجتمع الاقتصادي بما في ذلك المساعدات والاستثمار ، بدلاً من تنميتها . ولكنها مجموعة متنوعة من البلدان أيضاً ، لأنه ، كما يلاحظ ، مضامين عدم تحدي السلطة يعتمد على جداول أعمال أولئك الذين يباشرونها . ولكن حيث تخدم السلطة المصالح الشخصية للقائد المهيمن ، فإن الإصلاحات الإدارية قد تكون في أحسن صورها نوع من خداع البصر – أو ربما سلاح ضد قادة المعارضة المرتقبين .

بناء مجتمع مدني قوى ونشيط سوف تكون عملية متدرجة تتطلب تغيراً سياسياً جوهرياً . هنا أيضاً استراتيجيات غير مباشرة جديرة بالملاحظة . لا تحتاج مجموعات المجتمع المدني إلى أن يكون لديها جداول أعمال مقاومة الفساد صريحة أو حكومة جيدة ؛ في الواقع ، إذا باشروا أنشطتهم سوف تكون أكثر خطورة . الأسوأ من هذا سوف يواجهون مشكلات عريضة تقليدية ، وكما لوحظ سابقاً ، الفساد المخفض ، والحكومة الجيدة تمثل اهتمامات جماهيرية . وكنتيجة – حيث زوال الكثير من منظمات

مقاومة الفساد في البلدان النامية ، عندما تتفق كل ما لديها من مساعدات خارجية ، فإن الجهود الموجهة للإصلاح قد تعمل بجد واجتهاد على إقناع المواطنين ، إن ما يمكن عمله لمقاومة الفساد سوف يتراجع إلى أقل القليل . ومع ذلك الجهود المحفزة بالمصالح الذاتية ، سوف تكون أكثر استدامة : على سبيل المثال ، **أمهات الجيش الروسي** ، نظن أنفسهنا لتحديد أماكن وحماية أطفالهم – هدف شخصي جذاب ، وفي العملية أصبح صوتاً يطالب بإمكانية المحاسبة الرسمية . في أحد الفصول السابقة أشرت إلى أنه لوحظ تاريخياً أن الكثير من ديمقراطيات السوق الوفيرة خفضت الفساد عن طريق الكفاح الممتد حول موضوعات أخرى تحظى باهتمام الناس . تعبئة الفلاحين ، أصحاب المبادرات الاقتصادية ، والمواطنين العاديين في سياق الحصانة الرسمية يمثل تحدياً ، ولكن المجموعات التي تستخدم حوافز متنوعة – تبدأ من الأنشطة الاجتماعية وحتى المكافآت والاعتراف ، مروراً بمشروعات المساعدة المتبادلة .

هنا مرة أخرى ، الإصلاح المقترح من بين الاستراتيجيات المألوفة . ولكن على نفس مستوى الأهمية ، تلك التي لم يوصى بها ، مثل التحرر السياسي السريع أو الخصخصة . مجتمعات أصحاب السلطة الرسمية لديها الدوافع القوية للدخول في عملية الإصلاح ؛ في الواقع ، سوف يكون على الكثير من الإجراءات المقاومة للفساد أن تنتظر تطورات أساسية في المؤسسات والنمو على الأقل في بعض قوى المقاومة في السياسة والاقتصاد . ومع ذلك ، لا يجب أن يوجه اللوم إلى بلدان هذه المجموعة إذا مروا خلال مرحلة فساد القلة المتحكمة والزمر الإجرامية ، في طريقهم إلى شيء ما أفضل . يمكننا أن نتخيل نظاماً أكثر ثقافة وتنويراً ، يبني مؤسسات تكون في جداول أعمالها مؤسسات عامة وليست شخصية . في الواقع ،

الافتقار الشديد إلى القيود تساعد القادة عديمي الضمير ومساعديهم على فتح إمكانيات لافتة غير متاحة في مجتمعات نخبة الكارتل أو القلة الحاكمة والزمر الإجرامية . هل يستطيع القادة الجدد الذين يحملون جدول أعمال مقاومة الفساد أن يستخدموا سلطتهم التي لم تختبر ، مع إحكام جاد بتنفيذ القانون ومراقبة تجاوزات دوائر الأعمال لتخطي مجتمع أصحاب السلطة الرسمية إلى موقف جديد منخفض الفساد ؟ تخيل مثل هذه القيادة الرافضة أن تنخرط في الفساد ، أو أن تعود أدراجها إلى شلة مناصريها السابقين ، وتستخدم سلطتها وموارده في البدائل الاقتصادية المشروعة . تستطيع مثل هذه الجهود أن تجعل أصحاب السلطة الرسمية أكثر أمناً عن طريق تخفيض الضغوط الدولية للتغيير وخلال المزايا الاجتماعية للنمو الاقتصادي الإضافي، وتخفيض الاستغلال السياسي . بل أنهم يستطيعون أن يجعلوا السلطة أكثر إنتاجية إلى حد أن مجمع المنح أو المكافآت المتراكمة ، بينما تكون أصغر بعد الإصلاح ، فإنها سوف لا يكون مطلوباً توزيعها على العملاء المساعدين . مثل هذه الحوافز تجعل هذا السيناريو أقل خيالاً مما قد يبدو .

في الأجل الطويل ، سوف يحتاج هذا النظام إلى العمل طبقاً لأشكال أكثر قبولاً ، مع زيادة المرتبات للأمناء من الرسميين ، القضاة ، العملاء ، الموظفين ، والبوليس ، تدعيم الشفافية ، وضمان أن المواطنين والصحفيين يمكنهم الحصول على مزايا منه دون خوف ، ويقوى المؤسسات ، ويحمي الفرص والمكاسب الاقتصادية . سوف يكون عليه أيضاً أن يتعامل مع الشكاوي من العملاء المرتقبين والمحورمين الآن من المكافآت المتوقعة . ومع ذلك ، البعض من مثل هذه التغيرات ، وخاصة ، المرتبات الأكثر ارتفاعاً لأصحاب الخدمات الأمينة ، والمرتبات الأكثر انخفاضاً للمتعاملين

في حالات الفساد الذي يمثل عقبة أمام النمو – طُبِّق هذا في سنغافورة في وقت قصير نسبياً ، مع نتائج مذهلة . التغيير السريع والموجه لهذا النظام سوف يكون أكثر صعوبة في المجتمعات الكبيرة ؛ الأكثر من هذا ، الحصول على مثل هؤلاء القادة لكي يتبنوا في النهاية سياسات منفتحة وتنافسية ، يكون أحياناً أنه على الرغم من نجاحات النظام ، لدي سنغافورا هناك الكثير أيضاً أمام القادة الجدد لفعله . ولكن قليلون أعطوا كوريا التي تحولت إلى الديمقراطية الكثير من الفرصة في ذلك الوقت . تبقى النقطة أنه إذا نظرنا إلى البلدان وهي تتحرك نحو إصلاح مثالي من زوايا مختلفة كثيرة ، بدلاً من استخدام ممر واحد ، يمكننا أن نرى عمليات تغيير كثيرة مختلفة .

oberkandl.com

الملحق

obeikandl.com

المجموعة (1) : أسواق التأثير

Group 1: *Influence Markets (N = 18)*

Country	Abbrev.	Distance
Australia	AUL	7.28073
Austria	AUS	3.60012
Canada	CAN	2.78126
Costa Rica	COS	3.83813
Denmark	DEN	3.64826
Finland	FIN	8.24365
France	FRN	9.23645
Germany	GER	2.31558
Ireland	IRE	8.29991
Japan	JPN	2.91684
Netherlands	NTH	3.86855
New Zealand	NEW	0.91241
Norway	NOR	7.65654
Sweden	SWD	8.76099
Switzerland	SWZ	13.65410
UK	UK	1.28457
Uruguay	URU	9.89902
USA	USA	3.86244

obeikandl.com

المجموعة (2) : نخب الكارتل

Group 2: *Elite Cartels (N = 21)*

Country	Abbrev.	Distance
Argentina	ARG	5.71114
Belgium	BEL	9.06837
Bolivia	BOL	8.02854
Botswana	BOT	3.64404
Brazil	BRA	5.53851
Chile	CHL	2.34284
Czech Rep.	CZR	2.48849
Greece	GRC	9.00947
Hungary	HUN	5.74995
Israel	ISR	6.87926
Italy	ITA	2.97926
Korea South	ROK	3.21965
Namibia	NAM	4.57171
Panama	PAN	5.72047
Paraguay	PAR	4.64561
Poland	POL	3.74996
Portugal	POR	2.63078
Slovak Rep.	SLO	2.30728
South Africa	SAF	5.51737
Spain	SPN	7.38652
Zambia	ZAM	10.62383

obeikandl.com

المجموعة (3) : جماعات التحكُّم والزمر

Group 3: *Oligarchs and Clans (N = 30)*

Country	Abbrev.	Distance
Albania	ALB	8.67352
Bangladesh	BNG	9.40557
Benin	BEN	1.63571
Bulgaria	BUL	3.69379
Colombia	COL	4.81347
Ecuador	ECU	3.99340
El Salvador	SAL	2.30953
Ghana	GHA	6.99291
Guatemala	GUA	3.62980
Honduras	HON	2.98866
India	IND	3.72422
Jamaica	JAM	9.03862
Madagascar	MDG	6.78694
Malaysia	MAL	7.20240
Mali	MLI	2.47827
Mexico	MEX	7.09493
Nepal	NPL	3.08030
Nicaragua	NIC	2.86318
Niger	NER	9.06853
Pakistan	PAK	14.73081
Peru	PER	11.62208
Philippines	PHI	4.14257
Romania	ROM	4.25395
Russia	RUS	12.68638
Senegal	SEN	7.89667
Sri Lanka	SLK	9.48985
Thailand	THI	7.55256
Trinidad & Tobago	TRT	8.89195
Turkey	TUR	3.23513
Venezuela	VEN	8.28116

obeikandl.com

المجموعة (4) : أصحاب السلطة الرسمية

Group 4: *Official Moguls (N = 29)*

Country	Abbrev.	Distance
Algeria	ALG	5.86685
Cameroon	CAO	2.81497
Central Africa	CAF	10.59637
Chad	CHD	2.94259
China	CHN	6.12066
Congo, Rep. of	CRP	11.17139
Egypt	EGY	5.57582
Gabon	GAB	5.50351
Guinea-Bissau	GNB	7.92945
Haiti	HTI	2.54349
Indonesia	INS	9.59441
Iran	IRN	11.65739
Ivory Coast	IVO	7.19949
Jordan	JOR	13.76616
Kenya	KEN	2.10563
Kuwait	KWT	5.55828
Malawi	MAW	13.84777
Morocco	MOR	7.78743
Myanmar	MMR	11.53267
Nigeria	NIG	10.03197
Oman	OMN	8.63007
Rwanda	RWA	2.93964
Syria	SYR	12.32687
Tanzania	TAZ	5.66171
Togo	TGO	3.56091
Tunisia	TUN	2.36309
Uganda	UGA	13.03137
United Arab Emirates	UAE	7.43969
Zimbabwe	ZIM	8.38316

obeikandl.com